

تقرير متابعة حالة الاقتصاد المصري الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٢/١٣

أحمد رجب - اقتصادي، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.

٠١ نوفمبر ٢٠١٣

ملخص تنفيذي:

رغم مرور ما يزيد عن أربعة أشهر على الموجة الثانية من الثورة المصرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ما زالت معدلات الأداء الاقتصادي جداً متواضعة، في ظل مناخ يسوده درجة عالية من الاحتقان وعدم الاستقرار. بصفة رئيسية، ورغم تحسن أداء السياسات الحكومية استمر ضعف معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل تزايد طفيف في حجم الاستثمارات الكلية وزيادة كبيرة في حجم الدين العام مع تحسن نسبي في وضع ميزان المدفوعات مع استمرار تشوهات الهيكليّة ولاسيما بالنسبة للميزان التجاري مع حدوث استقرار نسبي في إحتياطات النقد الأجنبي بفضل المساعدات الخليجية الداعمة للمسار الانتقالي بعد ٣٠ يونيو وأخيراً تذبذب أداء البورصة المصرية مع عدم الاستقرار السياسي.

- استمرار ضعف معدلات النمو الاقتصادي:

بالرغم من تحسن واتساق السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة الانتقالية الجديدة والتي تمارس عملها منذ منتصف يوليو ٢٠١٣، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي لا تزال ضعيفة خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، حيث شهد حجم الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بسعر السوق بنحو ١١% خلال هذا الربع، وهذا ويعد كل من الاستهلاك النهائي والتغير في الصادرات المحفزات الرئيسة للنمو الاقتصادي بنسب ٣.١% و ١.٤% على التوالي، بينما كانت هناك مساهمة سلبية للاستثمار في النمو بنسبة -٣% نتيجة لتراجع معدل الاستثمار المحقق. على مستوى القطاعات، احتلت قطاعات التشييد والبناء والأنشطة العقارية والاتصالات والمعلومات والمال والأعمال والتأمينات أعلى معدلات نمو خلال الربع الرابع، بينما تراجع معدل نمو قطاعات السياحة والأنشطة الاستخراجية وقناة السويس، وجاءت قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة على رأس القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي بنسبة ناهزت ٥٤%، ليقصر قطاعي الأنشطة الاستراتيجية وقناة السويس على المساهمات السلبية في النمو (جدول رقم ١).

ومن ناحية أخرى، فإن معدلات النمو المحققة مازالت أقل من المعدلات المرجوة، وكذلك بالنسبة لأداء بعض القطاعات التي شهدت ارتفاعاً نسبياً خلال تلك الفترة، الأمر الذي يؤكد على أهمية تبني سياسات تعمل على تحفيز الإنفاق الاستهلاكي - بشقيه العام والخاص- والذي يُعد العامل الخاص بتنشيط المعاملات الاقتصادية وتفعيل ديناميكية النمو، فضلاً عن حتمية تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني لتنشيط الاستثمار ودفع عجلة التصدير.

جدول رقم (١): معدلات ومصادر والتوزيع القطاعي للنمو الاقتصادي

مصادر النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)

مصادر النمو الاقتصادي	العام المالي ٢٠١٣/١٢	الربع الرابع
الاستهلاك النهائي	٢.٧	٣.١
التغير في الصادرات	١	١.٤
الاستثمار	-١.٦	-٣

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترات المقارنة (%)

ربع المقارنة	٢٠١٢/١١ (%)	٢٠١٣/١٢ (%)
الربع الأول	٠.٣	٢.٦
الربع الثاني	٠.٤	٢.٢
الربع الثالث	٥.٢	٢.٢
الربع الرابع	٣.٤	١.٥

معدلات نمو الناتج القطاعي خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٣/١٢

النشاط الاقتصادي	معدل النمو (%)	النشاط الاقتصادي	معدل النمو (%)
	٢٠١٢/١٣		٢٠١٢/١٣
السياحة	-٥.٢	الأنشطة العقارية	٤.٤
التشييد والبناء	٤.٢	المال والأعمال والتأمينات	٣.٢
الصناعة التحويلية	١.٤	الزراعة	٢.٩
النقل والتخزين	٢.٨	الصناعة الاستخراجية	-٣.٢
تجارة الجملة والتجزئة	٢.٧	الخدمات الإجتماعية	٢.٩
الاتصالات والمعلومات	٣.٧	المرافق العامة	٢.٨
قناة السويس	-٢.٨	الإجمالي العام*	١.٥
*بتكلفة عوامل الإنتاج			

المصدر: وزارة التخطيط.

ويعزى ضعف معدل النمو الاقتصادي إلى أسباب عدة من بينها: ضعف معدلات الاستثمار الخاص والحكومي الوطني والأجنبي على حد سواء، استمرار التظاهرات والاحتجاجات والإعتصامات والمظاهرات العمالية للمطالبة بتحسين أوضاعهم مما أدى إلى تعطيل الإنتاج في العديد من القطاعات الاقتصادية، تعثر كثير من رجال الأعمال مما أدى إلى توقف العمل بالعديد من المصانع والمنشآت، حدوث تراجع في قطاعات رائدة كالسياحة وقناة السويس والبتروك والغاز الطبيعي، استمرار ارتفاع تكلفة الحصول على تسهيلات ائتمانية من القطاع المصرفي المحلي ولاسيما مع استمرار خفض التصنيف الائتماني لمصر، استمرار ارتفاع العجز في الميزان التجاري بسبب ارتفاع فاتورة الواردات السلعية الضرورية ولاسيما من الغذاء والطاقة.

- تراجع حجم الاستثمارات الكلية:

يرجع ضعف معدل النمو المحقق في جزء منه إلى تراجع معدلات الاستثمار، حيث بلغ حجم الاستثمارات الكلية بالأسعار الجارية خلال العام المالي ٢٠١٣/١٢ نحو ٢٤٨.٦ مليار جنيه بمعدل تراجع ناهز ٣.٧%، ونحو ٧٣.٥ مليار جنيه قيمة الاستثمارات الكلية خلال الربع الرابع من نفس العام وذلك بمعدل تراجع ناهز ٨.١%، مقابل نحو ٨٠ مليار جنيه في الربع المماثل من ٢٠١٢/١١ بمعدل ارتفاع قارب ١٩.٢%. الأمر الذي يبرز طبيعة العلاقة الطردية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار، ومن ثم حتمية تهيئة مناخ الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات وزيادة معدلات الاستثمارات القائمة.

فيما يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية خلال ربع المتابعة استحوذت قطاعات البترول والغاز الطبيعي والصناعة التحويلية والتشييد والبناء والأنشطة العقارية والبنية التحتية والمرافق العامة على أكثر من نصف الاستثمارات المنفذة (٦١.٤%)، تلاهم استثمارات الخدمات الإجتماعية والنقل والتخزين وقناة السويس والاتصالات و المعلومات ثم التجارة والوساطة المالية والتسويات (جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢): تطور حجم والتوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية

المساهمة النسبية للقطاعات في الاستثمار (%)

ربع المتابعة	المساهمة النسبية للقطاع (%)
٣.٤	الزراعة
٢٤.١	البترول والغاز الطبيعي
١٠.٦	الصناعة التحويلية
١٠.٨	البنية التحتية والمرافق (كهرباء-مياه-صرف صحي)
١٥.٩	التشييد والبناء والأنشطة العقارية
٨.٩	النقل والتخزين وقناة السويس
٨.٢	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٥.٦	التجارة والوساطة المالية والتسويات
٢.٧	السياحة
٩.٨	الخدمات الإجتماعية
١٠٠	الإجمالي

(*) لا تشمل التغير في المخزون
المصدر: وزارة التخطيط.

تطور معدلات الاستثمار الكلية خلال الربع الرابع (بالأسعار الجارية) بالمليار جنيه

٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠	
٧٣.٥	٨٠	٦٧.١	الربع الرابع
%-٨.١	%١٩.٢		معدل تغير

- زيادة حجم الدين العام وتغير هيكله:

مع وصول عجز الموازنة العامة إلى معدلات حرجة، لم تجد الحكومة بدأً من الأستدانة داخلياً وخارجياً لسد حاجتها من السيولة النقدية. إذ اعتمدت الحكومة بشكل كبير على طرح أوراق مالية (أذون خزانة وسندات) لتسويقها لدى القطاع المصرفي المحلي الذي يشكل حالياً أكثر من نصف أصوله المالية استثمارات في أوراق مالية حكومية. الأمر الذي أدى إلى مزاحمة القطاع الخاص فضلاً عن ارتفاع تكلفة الاقتراض بالنسبة للحكومة وتدهور التصنيف الائتماني لكلا من الديون والبنوك المصرية. وعليه فقد ارتفعت نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة لتصل إلى ٨٣.٤% من الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠١٣/١٢ لتسجل ١٤٤٦.٩ مليار جنيه مقارنة ب ١١٥٥.٣ مليار جنيه في نهاية مارس من العام الماضي.

وبالنسبة للاقتراض الخارجي، فقد ساهم حصول مصر على قروض من بعض الحكومات العربية ولاسيما دول الخليج العربي إلى جانب مصادر أخرى إلى تسجيل رصيد الدين الخارجي ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٤.٨% ليسجل ٣٨.٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٣/١٢، مقارنة ب ٣٣.٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٢/١١، أي حوالي ١٥% من الناتج المحلي، [شكل رقم (٣)]. فيما لا تزال الحكومة المصرية تنتظر المزيد من هذه القروض، كجزء من سياسة إقتراض توسعية وبما يؤدي إلى زيادة حجم الدين الإجمالي وتغيير هيكله نحو مزيد من الدين الخارجي وهو ما يستتبع بالضرورة زيادة أعباء خدمة الديون والعملية الصعبة في حالة الديون الخارجية-التي تلتهم حالياً ربع الانفاق العام في مصر- من خلال تخفيض الانفاق على الخدمات الاجتماعية الأخرى، وبما يزيد من الضغط على الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

وعليه بسبب تخط وجمود حكومي في صنع السياسات العامة في مصر يقترب مجموع الدين العام (الداخلي والخارجي معاً) إلى الوصول نحو مستوى الناتج المحلي الإجمالي تقريبا وبما يتخطى كل الحدود الأمنية للدين، فيما لا تزال الحكومة في حاجة لسد فجوتها التمويلية المتزايدة. ورغم أن الاقتراض المحلي لا يزال المصدر الرئيسي لتمويل العجز في الموازنة العامة حتى الآن، إلا أنه من المتوقع تغير هيكل الدين لصالح الدين الخارجي في المستقبل المنظور ولاسيما في حالة حصول مصر على المزيد من القروض الخارجية وبالذات الخليجية مع إقتراب قدرة الحكومة على الاقتراض الداخلي من حدودها القصوى.

- استقرار نسبي في إحتياطيات النقد الأجنبي:

نتيجة لاستمرار رغبة البنك المركزي في التخفيف من الضغوط المتزايدة على قيمة العملة المحلية من خلال السحب من إحتياطيات النقد الأجنبي، في ظل استمرار تراجع تدفقات العملات الأجنبية من السياحة والاستثمارات الأجنبية -بشقيها المباشر وغير المباشر- وكذلك ارتفاع فاتورة الواردات ولاسيما من السلع الأساسية كالغذاء والطاقة والسلع الوسيطة والمواد الخام، تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى "الحد الحرج" الذي حدده البنك المركزي عند مستوى ١٥ مليار دولار أميركي، ليصل إلى ١٤.٩ مليار دولار بنهاية شهر يونيو من عام ٢٠١٣/١٢، ليشهد ارتفاعاً مرة أخرى خلال الثلاثة شهور الأخيرة (يوليو-سبتمبر ٢٠١٣) حيث وصل إلى ١٨.٧ مليار دولار في شهر سبتمبر، نظراً لتدفقات المساعدات والقروض الداعمة للمسار الانتقالي بعد ٣٠ يونيو، الأمر الذي خفف نسبياً من النزيف المستمر في إحتياطيات النقد الأجنبي منذ بداية الموجة الأولى من الثورة المصرية في يناير ٢٠١١.

فيما صاحب حزم المساعدات الخليجية الداعمة للاحتياطي النقدي، استمرار البنك المركزي في تطبيق حزمة السياسات الداعمة للحفاظ على قيمة العملة، ومنها قيامه بإقرار آلية أكثر حذراً لشراء وبيع الدولار، وضع ضوابط صارمة لعملية الإستيراد كما اعطى الأولوية للواردات الأساسية عبر توفير المزيد من تمويل الواردات من السلع الاستراتيجية، إضافة إلى إجراءات لفرض قيود على هروب رؤوس الأموال الأجنبية، عبر تقييد التحويلات الفردية بالعملة الأجنبية وعمليات السحب من قبل المؤسسات، وقد ساعدت هذه الإجراءات على تحقيق إستقرار نسبي في رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري خلال الفترة الراهنة.

جدول رقم (٣): صافي إحتياطيات النقد الأجنبي بالمليار دولار

الشهر	القيمة
يونيو ٢٠١٠	٣٥.٢
يونيو ٢٠١١	٢٦.٦
يونيو ٢٠١٢	١٥.٥
مارس ٢٠١٣	١٣.٤
يونيو ٢٠١٣	١٤.٩
أغسطس ٢٠١٣	١٨.٩
سبتمبر ٢٠١٣	١٨.٧

المصدر وزارة التخطيط

تعتبر الإيرادات من قطاع السياحة والإستثمارات الأجنبية من أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر. وقد ترتب على حالة عدم الإستقرار السياسي والأمني التي تشهدها البلاد منذ يناير ٢٠١١ إلى هبوط حاد في الإيرادات من هذين المصدرين، وبما يشكل ضغطاً مستمراً على الإحتياطيات من النقد الأجنبي.

- تحسن نسبي في وضع ميزان المدفوعات مع استمرار تشوهات الهيكليّة:

تشير بيانات القطاع الخارجى الخاصة بالربع الرابع من عام ٢٠١٢/١٣، إلى ارتفاع في ميزان المدفوعات ليحقق عجزاً كلياً بلغ نحو ٢٢٦٨ مليون دولار مقارنة بعجز قدره ٨٠٠٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، ويأتي هذا التحسن الملحوظ خلال فترة الدراسة كمحصلة لانخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، وتحسن وضع الحساب الرأسمالي والمالي.

رغم تحسن وضع ميزان المدفوعات الكلي، فقد ارتفع عجز الميزان التجارى ليحقق عجزاً قدره ٧.٧ مليار دولار خلال فترة المتابعة، مقارنة بنحو ٩.٧ مليار دولار خلال الربع الرابع من ٢٠١١/١٢. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلّة المدفوعات عن الواردات السلعية -ولاسيما من المنتجات البترولية- لتسجل حوالى ١٣.٩ مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع حصيلّة الصادرات السلعية -وخاصة البترولية- بشكل طفيف لتحقق نحو ٦.٢ مليار دولار. أما عن الميزان الخدمي، فقد ارتفع الفائض الكلي المحقق خلال فترة المتابعة ليسجل نحو ١.٢ مليار دولار، حيث إرتفعت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ٤.٩ مليار دولار وذلك في ضوء ارتفاع كل من حصيلّة النقل والمتحصلات من الإيرادات السياحية والمتحصلات الحكومية. وقد ترتب على ماسبق ذكره انخفاض عجز الميزان الجارى ليصل إلى ١.٧ مليار دولار خلال فترة المتابعة مقارنة ب ٣ مليار خلال نفس الفترة من العام السابق.

من ناحية اخرى فقد حقق ميزان المعاملات الرأسمالية صافى تدفقات خلال فترة المتابعة بنحو ٥.٤ مليار دولار، مقابل صافى تدفقات بحوالى ٣.٧ خلال نفس الفترة من العام السابق. كما تحسن أداء كلا من صافى تدفقات الإستثمار المباشر والاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر. ويأتى ذلك كمحصلة لإنخفاض صافى مبيعات الأجنب لأدئون الخزنة والسندات المصرية بشكل كبير مقارنة بالعام السابق [جدول رقم (٢)].

جدول رقم(٤): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات (مليون دولار)

الربع الرابع ٢٠١٢/١٣	الربع الرابع ٢٠١١/١٢	
-٧٧٢٥	-٩٦٦٤	الميزان التجارى
٦١٥٢	٥٩٥١	الصادرات
-١٣٨٧٧	-١٥٦١٥	الواردات
١١٧٨	١٥٢٥	الخدمات (صافي)
٤٩٥٣	٥٢٦٥	المتحصلات
٣٧٧٥	٣٧٤٠	المدفوعات
-١٦٩٥	-٣٠٦٨	الميزان الجارى
٥٤١٣	٣٧٤٣	ميزان المعاملات الرأسمالية
١٦٢٩	٢٨١٧	صافي الاستثمارات المباشرة
٢٢٦٨	-٤٥٦	صافي استثمارات محفظة الأوراق المالية
-٥٥٢	-٨٠٠٥	الميزان الكلى

المصدر: البنك المركزي، سبتمبر ٢٠١٣.

- تذبذب أداء البورصة المصرية مع عدم الاستقرار السياسي:**أداء السوق الثانوي خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٢/١٣:**

لاشك أن سوق الأوراق المالية هي الأكثر تأثراً بالأحداث السياسية المتوالية في مصر، فخلال الربع الثاني من عام المتابعة حدث تراجع في كافة مؤشرات البورصة المصرية. إذ تراجعت مؤشرات البورصة المصرية الثلاثة (EGX 30, EGX 70, EGX 100)، فبلغ مؤشر EGX 30 ٥.٦٢٠.٥٣ نقطة بنهاية الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٢/١٣ مقابل ٥.٢٦٧.٧٢ نقطة في بدايته، بمعدل ارتفاع بلغ نحو ٦.٧%، كما بلغ مؤشر EGX 70 - للأسهم الصغيرة والمتوسطة - ٤٨٦.١٤ نقطة مقابل ٤٤١.٤٩ نقطة في نهاية ربع المتابعة، بمعدل زيادة بلغت نحو ١٠.١١%، فيما ارتفع مؤشر EGX 100-الأوسع نطاقاً والأكثر انتشاراً بمعدل ٨.٦٢%، ليبلغ ٨١١.٢٦ نقطة في نهاية الربع [جدول رقم (٤)].

جدول رقم(٥): المؤشرات الرئيسية للبورصة المصرية في ٢٠١٣/٩/٣٠

نسبة التغير الربعي	إغلاق ٢٠١٣/٩/٣٠	إغلاق ٢٠١٣/٨/٣١	
٧.٦٣%	٦.٥٨٩.٦٩	٦.١٢٢.٤٥	EGX 20
٦.٧٠%	٥.٦٢٠.٥٣	٥.٢٦٧.٧٢	EGX 30
١٠.١١%	٤٨٦.١٤	٤٤١.٤٩	EGX 70
٨.٦٢%	٨١١.٢٦	٧٤٦.٩٠	EGX 100

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير الأداء الشهري، سبتمبر ٢٠١٣.

وخلال نفس الربع، سجّلت تعاملات المصريين خلال ربع المتابعة من عام ٢٠١٢/١٣ نسبة حوالي ٨٦% من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نحو ١٠%، والعرب على حوالي ٤% فقط، وذلك بعد استبعاد الصفقات. وفي الوقت الذي اتجهت فيه تعاملات المستثمرين المصريين والعرب إلى الشراء اتجهت تعاملات الأجانب نحو البيع، وقد سجل غير العرب صافي بيع بقيمة ٨٦.٥ مليون جنيه، بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة ٥٠ مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وعن إجماليات التداول خلال هذا الربع، فقد بلغ إجمالي قيمة التداول نحو ١٤.٧ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر، في حين بلغت كمية التداول نحو ٣٠٢٤ مليون ورقة، منفذة علي ٥٢٠ ألف عملية. وتعد هذه الإجماليات أفضل نسبياً من مثيلاتها في الشهر الماضي، إذ بلغ إجمالي قيمة التداول نحو ١٤.٣ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ١٧٦١ مليون ورقة، منفذة علي ٣١١ ألف عملية.

وسجل حجم رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة خلال الربع الرابع من عام المتابعة ٢٠١٢/١٣ بنحو ٣٧٧.٧ مليار جنيه، ليحقق بذلك ارتفاع عن الشهر السابق قدره ٦.٥%، بينما وصل رأس المال السوقي للشركات المقيدة بالبورصة في نفس الفترة نحو ١.١٣ في نهاية التداول مقابل نحو ٠.٩٩ مليار جنيه في بدايته، وبالتالي استقرت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٢٣% بنهاية سبتمبر ٢٠١٣ (الهيئة العامة للرقابة المالية).

أداء سوق الإصدار (السوق الأولى) خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٢/١٣:

كنوع من التحسن النسبي، ارتفع إجمالي قيمة الإصدارات الجديدة من أسهم التأسيس وزيادة رأس المال خلال الفترة محل المتابعة، بمعدلات ٤.٤ مليار جنيه لأسهم التأسيس، و ١٥.٢ مليار جنيه لأسهم زيادة رأس المال، وذلك بنسب بلغت ٣٠% و ٧١% على التوالي، نتيجو لتزايد موافقات إصدارات الأسهم والتي وصلت إلى ١٦٠٦ إصدار لأسهم التأسيس، و ٥٧٣ إصدار لأسهم زيادة رأس المال مع نهاية سبتمبر ٢٠١٣، والجدير بالذكر أنه خلال نفس الفترة من العام السابق تمت الموافقة على عدد إصدارات قدرها ١٦٠٧ و ٧٣٥ لكل من أسهم التأسيس وزيادة رأس المال.

جدول رقم (٦): تطوّر النشاط في سوق الإصدار خلال فترة (١/١-٩/٣٠) من عامي ٢٠١١/١٢ و ٢٠١٢/١٣

(بالمليون جنيه)

البيان	إصدارات أسهم التأسيس		إصدارات أسهم زيادة رأس المال		إصدارات السندات		الإجمالي	
	عدد	قيمة الأسهم مصدرة/مدفوعة	عدد	قيمة الأسهم مصدرة/مدفوعة	عدد	قيمة الأسهم	عدد	قيمة الأسهم مصدرة/مدفوعة
٢٠١٣	١٦٠٦	١٣٠٦/٤٤١٩	٥٧٣	١٠٧٩٢/١٥٢١٥	٠	٠	٢١٧٩	١٢٠٩٨/١٩٦٣٤
٢٠١٢	١٦٠٧	٢٨٢٠/٦٩٠١	٧٣٥	١٨٧٦٣/٢٧٩٣٠	١	١٥٨	٢٣٤٣	٢١٥٨٣/٣٤٩٩٠
نسبة التغير (%)	30%	٥٤/-٣٦%	٢٢%	٤٢/-٤٦%	١٠٠%	٧%		٤٤/-٤٤%

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير الأداء الشهري، سبتمبر ٢٠١٣.